فيما عدت أوساط برلمانية قانون النفط والغاز الحل الأمثل

وزارة النفط تضع آلية جديدة لتأهيل الشركات المشاركة بجولة التراخيص الرابعة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وضعت وزارة النفط آلية جديدة لتأهيل الشركات النفطية التي تتنافس على جولة الترخيص الرابعة الخاصة بالرقع الاستكشافية، مبينة أنها ستطرح الحقائب الخاصة بتلك الجولة خلال أيلول المقبل.

وقال المدير العام لدائرة العقود والتراخيص البترولية بالوزارة عبد المهدي العميدي، في بيان أصدرته الوزارة امس الثلاثاء، بحسب «السومرية نيوز إن «آلية خاصة وضعت لتنافس الشركات الفائزة في جولة التراخيص الرابعة الخاصة بالرقع الاستكشافية»، مشيراً إلى أن «الوزارة وافقت على تأهيل ٤١ شركة نفطية عالمية للمشاركة في التنافس على الجولة الرابعة».

واضاف العميدي، أن «الآلية الجديدة تضمنت تقسيم الشركات إلى مجموعتين، أولهما مشغلة والثانية غير مشغلة»، مضيفاً أن «الأولى يحق لها التنافس على العقود، في حين لا يحق للثانية التنافس أو إحالة العقد عليها لوحدها، بل يمكنها فقط أن تكون شريكة أو عضو في ائتلاف».

وتابع أن «الوزارة ستقوم في المرحلة الثانية من التأهيل، التي ستكون في ١١ أيلول المقبل، بشرح الملامح الرئيسة للمسودة الأولى للعقد، وشرح شروط المنافسة والمعلومات الفنية الخاصة بالرقع الاستكشافية، بحضور الشركات الفائزة بالتأهيل حصراً»، لافتاً إلى أن «اليوم الذي سيليه سيكون لتوزيع الحقائب والمعلومات الخاصة بمسودة العقد الأولية والمعلومات الفنية بالرقع الاستكشافية، فضلا عن وثيقة المناقصة الأولية الجاهزة للبيع للشركات الراغبة بالمشاركة».

وبين العميدي، أن «تلك الشركات ستمنح مهلة أمدها شهر ونصف، لمراجعة العقد ووضع المقترحات والاستفسارات التي تخص المعلومات الفنية وإرسالها للوزارة لدراستها»، مشيرا إلى أن «الوزارة ستقيم في تشرين الثاني المقبل، ورشة عمل للشركات المتنافسة تتضمن مفاوضات علنية مع الشركات المؤهلة التي اشترت حقائب المعلومات، بشأن الجوانب التعاقدية والفنية، على أن يتم إطلاق جولة التراخيص الرابعة في كانون الثاني ٢٠١٢ المقبل».

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في الثامن من آب الحالي، أن ٤١ شركة من أصل خمسين شركة عالمية، كانت قد تقدمت للتنافس في جولة التراخيص الرابعة على عقود الرقع الاستكشافية.

يذكر أن وزارة النفط العراقية، أعلنت في ٢٥ نيسان الماضي، عن بدء جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من العراق، مؤكدة أن الهدف من هذه الجولة تعزيز احتياطي العراق النفطي.

ووقع العراق مطلع العام الماضي ٢٠١٠ الماضي، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية، ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

كما شهد أيار الماضي، إعلان جولة التراخيص الثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية وهي عكاز في الرمادي، المنصورية في ديالى وحقل سيبة في البصرة.

وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٧٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

يذكر أن نائب رئيس الحكومة لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، توقع في ٢٧ كانون الأول الماضي، أن يتحكم العراق بالسياسة النفطية للعالم مستقبلاً من حيث التوزيع والأسعار والتسويق، بعد أن عرض غالبية حقوله النفطية للتطوير، معتبراً أن العقود التي وقعت مع الشركات النفطية العالمية هي من «أفضل» العقود من حيث شروطها وأسعارها.

في غضون ذلك أعلن عضو في لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب بايزيد حسن أن مقترح قانون النفط والغاز الذي تقدم به عدد من النواب الى لجنته يعتبر الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها العراق في مجال النفط والغاز.

وقال حسن لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن «٦٠ عضوا في النواب تقدموا في وقت سابق بمقترح قانون للنفط والغاز الى لجنة النفط والطاقة في المجلس»، مشيرا الى أن «مقترح القانون يعتبر الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها العراق في مجال النفط والغاز».

وأضاف حسن أن «مقترح القانون يعرض منح صلاحيات كاملة للجنة متخصصة بمجال النفط في البلاد»، مبينا أن «من المنتظر إدراج المقترح ضمن جدول أعمال النواب خلال الفترة القليلة المقبلة لمناقشته بعد أن صوت المجلس بالموافقة على إدراجه ضمن أعماله خلال جلسته الجمعة الماضية».

وذكر عضو لجنة النفط والطاقة النيابية أن «مقترح القانون يشبه في مضمونه مشروع قانون النفط والغاز المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لعام ٢٠٠٧ غير أن المقترح ألغى عضوية كل من لجنة النفط والغاز الفيدرالية ورئيس النفط العراقي الوطني ورئيس تسويق النفط من اللجنة المتخصصة بمجال النفط الى جانب تخصيص صندوق لعائدات النفط العراقية».

ونوه الى أن «مقترح القانون يقدم حلا للمشاكل العالقة بين بغداد وأربيل فيما يخص النفط والغاز حيث يقترح تشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها وزير النفط الاتحادية ووزير الموارد الطبيعية في حكومة الإقليم ورئيس لجنة النفط والطاقة النيابية لمراجعة عقود النفط التي أبرمتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية»، مؤكدا أنه «في حال توصل اللجنة المشتركة الى اتفاق فإن رؤساء الكتل الثلاث الكبرى داخل النواب العراقي سيلتزمون بالتوقيع على الاتفاق».

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧ لكنه واجه اعتراضا كرديا، يرى مراقبون انه يمثل خلافات بين اربيل وبغداد بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق وإقليم كردستان.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين الأجانب.

وحدد العراق هدفا يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ من نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا حاليا.

وتابع أن «مقترح القانون يحدد صلاحيات النفط الاتحادية والموارد الطبيعية في الإقليم والمحافظات المستخرجة للنفط بالإضافة الى آلية إبرام العقود الخاصة بمجال النفط مع الشركات الأجنبية»، موضحا أن «المقترح يعرض تخويل النفط الإتحادية والموارد الطبيعية الكردستانية بإبرام العقود الأولية مع الشركات الأجنبية وإحالته الى لجنة النفط والطاقة الفيدرالية خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً لتقوم اللجنة بدورها بدراسة العقد وفي حال عدم موافقته للشروط تتم إعادته لاستكمال الشروط وبخلافه تصدر اللجنة قرارها بشأن العقد خلال مدة ٦٠ يوما يمكن تمديده بـ ٤٥ يوما إضافية وفي حال لم تتوصل الى قرار نهائي خلال تلك المدة يعتبر العقد نافذا قانونيا».

وكان إقليم كردستان قد بدأ بتصدير النفط من أراضيه في حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٩ للمرة الأولى في تاريخه من حقلي «طق طق» و«طاوكي» بمعدل نحو ١٠٠ الف برميل يوميا.

مصادر: التجارة تزج بـ"آلاف" السيارات في مدن العراق المزدحمة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

لعل الثابت لدى المتابعين للشأن العراقي أن هناك إرباكا وغياباً للتنسيق بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة سواء كانت في بغداد أو المحافظات، ودليل ملموس على الإرباك هو استمرار الشركة العامة للسيارات باستيراد أعداد كبيرة وزجها في الشارع العراقي الذي بات غرقا بآلاف السيارات التي تقول عنها مديرية المرور العامة أنها ذات مواصفات رديئة بالنسبة للبيئة العراقية.

موقف مديرية المرور العامة:

تقر مديرية المرور العامة خاصة مفارزها المنتشرة في العاصمة بغداد بتزايد الصعوبات التي تواجها بشكل يومي لفك الاختناقات المرورية في أكثر من تقاطع نتيجة لتزايد أعداد السيارات التي تسير في شوارع العاصمة بسبب الاستيراد العشوائي لها الى جانب ضيق الشوارع وإغلاق بعضها بسبب إجراءات أمنية.

ويقول مدير إعلام المديرية العقيد نجم جابر لـ«بغداد بوست» ان «الجهات الساندة لعمل مديرية المرور العامة في أمانة بغداد تعمل على ايجاد طرق للحد من الاختناقات المرورية في بغداد نتيجة لزيادة أعداد السيارات، وهي أي المديرية تجري بين فترة وأخرى اجتماعات مع تلك الجهات للوقوف على الخطط التي تسهم في تقليل الاختناقات».

ويوضح أن «هناك جهات أخرى تعمل مع المرور بهدف إيجاد آليات تسهم في الحد من الاختناقات ومنها الهيئة العامة للطرق والجسور، ووزارة النقل الذين يعلمون على توسعة الطرق وإنشاء الجسور التي من شأنها الحد من تلك الاختناقات».

ويضيف عقيد المرور بأن «مديرية المرور ليس لها الحق في منع استيراد السيارات رغم أنها بدأت تتسبب باختناقات مرورية كبيرة في بغداد وذلك لان العراق اليوم تحول الى بلد ديمقراطي، ومنع استيراد السيارات مناقض للديمقراطية، وإن السيارات التي تستورد حاليا وخاصة سيارات التاكسي ذات مواصفات لا تتلاءم مع البيئة العراقية».

تقول وزارة التجارة ممثلة بالشركة العامة لتجارة السيارات إنها تعمل على استيراد السيارات الى البلاد وفقا لقانون وآليات اعتمدها للسيطرة على العشوائية في الاستيراد.

ويقول مصدر في الدائرة الإعلامية للشركة العامة لتجارة السيارات لـ«بغداد بوست» إن «الشركة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وهي تسعى الى وضع خطة لتغطية حاجة العراق من السيارات والمكائن والمعدات وأدواتها الاحتياطية وتكون هي المسؤولة عن تلبية احتياجات المواطنين ودوائر الدولة بالتعاون مع الشركات الأجنبية».

ويضيف المصدر أن «الشركة العامة ملزمة باستيراد سيارات من شركات مختلفة بهدف خلق تباين في الأسعار تمكن غالبية المواطنين ومن مختلف الشرائح بالحصول على سيارة حسب الإمكانيات المادية المتوفرة».

ويشير الى أن «العراق شهد بعد عام ٢٠٠٣ دخول آلاف السيارات بطريقة عشوائية أضرت بالاقتصاد العراقي بشكل كبير، نتيجة عدم وجود جهة تحدد مدى صلاحية السيارات المستوردة وهل هي مطابقة للمواصفات المطلوبة في البلاد».

وأسست الشركة العامة لتجارة السيارات بعد قرارات التأميم لسنة ١٩٦٤ لتنضم إليها شركات استيراد السيارات العائدة للقطاع الخاص آنذاك والتي كانت تمارس اعمالها منذ سنه ١٩٣٠.

وأصبحت الشركة تابعة للمؤسسة العامة لتجارة السلع الإنتاجية التابعة لوزارة التجارة، وفي سنة ١٩٨٧ تم دمج شركة المكائن والمعدات معها لتصبح باسم الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن حيث تقوم بعملية استيراد السيارات والمكائن والمعدات وأدواتها الاحتياطية.

سائقون متضررون من استيراد السيارات

يقول سائق التاكسي محمد مصبح الذي حظي بـ«استفتاحية» حسب وصف السائقين في بغداد أربعة آلاف دينار لقاء نقلي من منطقة الباب الشرقي الى منطقة كراج الأمانة بان العمل في مناطق العاصمة بات صعباً للغاية نتيجة ازدياد أعداد السيارات خاصة الصفراء التي تحمل علامة التاكسي.

ويضيف مصبح وهو يحمل شهادة بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد لـ«بغداد بوست» أن « الظروف الحالية أجبرته الى اللجوء الى مهنة سائق تاكسي لغرض توفير لقمة العيش لعائلته على الرغم من انه يدرك أن المهنة لن تدر عليه مبالغ مالية كبيرة».

ويشير الى أنه «في بعض الأيام خاصة العطل الرسمية ويومي الجمعة والسبت من كل أسبوع لا اخرج من المنزل ولا أمارس مهنتي كسائق للتاكسي لان اعداد السيارات كبيرة بظل غياب الدوام الرسمي».

ويضيف أنه «ليس مسؤولا ولم يتدرج وظيفياً ولكنه يرى ان عملية استيراد السيارات تخضع لاجتهادات شخصية تقف خلفها منافع مالية لجهات كان الأجدر بها وضع خطة لمعرفة الاحتياج الفعلي لكل محافظة من السيارات لتجنب أزمة السير والوقود».

المالية: تغطية العجز في موازنة 2011 ستعتمد على زيادة أسعار النفط

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة المالية عن أن سد العجز في موازنة عام ٢٠١١، يمكن تغطيتها من ارتفاع اسعار النفط .

وقال المتحدث الإعلامي باسم الوزارة زيد زامل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن«العجز في موازنة عام ٢٠١١ يمكن سده من خلال ارتفاع أسعار النفط الخام المورد الرئيس للموازنة السنوية الذي تعتمد عليه مؤسسات الدولة».

وأضاف ان« وزارة المالية ستسهم في سد العجز في موازنة عام ٢٠١١ من خلال تدوير أموال المشاريع المتلكئة في المحافظات العراقية والوزارات».

وبلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١ (١٥٧٢٧٩٧٦٢٠٠) الف دينار (خمسة عشر الف وسبعمئة وسبعة وعشرين مليار وتسعمئة وستة وسبعين مليون ومئتي الف دينار) ويغطى هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع لزيادة اسعار بيع النفط او زيادة الانتاج .

ويعتمد العراق في تمويل موازنته على النفط الخام الامر الذي يعده اقتصاديون بانه مجازفة في الاقتصاد العراقي بسبب عدم تنويع مصادره وتنمية القطاعات الصناعية والتجارية والتنموية الاخرى.

اقتصاديون يتوقعون انخفاض سعر الدولار إلى الـ(1000 دينار) وارتفاع سعر الذهب

بغداد / وكالات

توقع متخصصون بالشأن الاقتصادي انخفاض قيمة الدولار الى (الف دينار عراقي) وسعر النفط الى (٦٠) دولار للبرميل الواحد بسبب استمرار أزمة الائتمان الأميركي والتي بدأت تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي.

وأوضح الخبير الاقتصادي ماجد الصوري (للوكالة الإخبارية للأنباء): «إن الأزمة المالية العالمية والأميركية مازالت مستمرة وفاعلة وان تأثيرها على الدول العربية واضح وان هناك صراعات سياسية داخل الولايات المتحدة بشأن طريقة فرض الضرائب والوعاء الضريبي ، اضافة الى محاولة من الرئيس الاميركي باراك اوباما تقليص هذه الضرائب من الفقراء او إعفائهم منها وزيادتها على الشركات الكبرى اي اعادة توزيع الدخل من اجل نقص العجز في الموازنة.

وتابع : لكن هناك عامل مهم وهو الأحداث السياسية والاجتماعية والكوارث الطبيعية التي تحدث في مختلف انحاء العالم ولها تأثير على أميركا لكونها تحتاج الى نفقات كبيرة لتقوية نفقاتها العسكرية فهذه جميعها عوامل سلبية تنعكس على الاقتصاد الأميركي.

وعد الصوري انخفاض اسعار النفط بأنه سيؤثر على الاقتصاديات المتطورة مثل (أميركا وأوربا والدول الناهضة) والتي قد تخفض اسعار منتجاتها بصورة عامة.

ولفت الخبير الاقتصادي الى وجود محاولات لإنقاذ الدولار سواء من قبل أميركا او اصحاب الاحتياطات الكبيرة للدولار مثل(الصين وأوربا وروسيا)وبعض الدول النفطية لذلك أنا اتوقع ان هناك من سيدعم الدولار .

ويذكر ان اللجنة الاقتصادية البرلمانية توقعت في تصريح سابقة»للوكالة الإخبارية لأنباء»استمرار انخفاض الدولار في المراحل القادمة نتيجة الهزات الاقتصادية وانخفاض الائتمان الأميركي مما يؤثر بصورة مباشرة على العراق لكونه يتعامل بالدولار.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية محما خليل: «هناك ضرر واضح على الاقتصاد العراقي بسبب تراجع أسعار الدولار نتيجة انخفاض الائتمان الأميركي في الأسواق الى جانب الهزات الاقتصادية والانكماشات في الدول الصناعية الكبيرة ولكون العراق يتعامل بالدولار فلابد ان يتأثر بصورة مباشرة.

(صاعد... نازل)

■ متابعة / صابرين علي

تواصل أسعار السلع والبضائع المستوردة،لاسيما الغذائية منها ارتفاعات نسبية في الأسواق المحلية مع اجتياز النصف الأول شهر رمضان المبارك ، حيث عزا المراقبون هذا الارتفاع إلى أسباب عدة منها تأخر الكثير من السفن والبواخر المحملة بالمواد الغذائية في المنافذ الحدودية لعدم التزامهم بشرط الشركات الفاحصة المتعاقد معها من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

فيما ذهب مدير عام هيئة الكمارك الى أن هذا الارتفاع يعود الى جشع التجار في تحقيق هامش الربح .

وقال نوفل سليم (المدى الاقتصادي):ان الإجراءات التي تقوم بها وزارة التخطيط سليمة ولها أهمية كبيرة تعود بالنفع على التاجر والمستهلك حيث انها تقوم بفحص البضائع في المنشأ لتلافي دخول السلع الرديئة الى البلد من خلال الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وبالتعاقد مع شركات فرنسية وسويسرية والتي تعد من الشركات العالمية ولها انتشار واسع في العالم .

واضاف سليم ان هذا الارتفاع يعود الى جشع التجار في تحقيق هامش الربح من خلال السيطرة على الأسواق ورفع الأسعار .

وذكرت تقارير إعلامية مطلعة إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧،٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٨٣،٥٠٠)دينارا إلى (٥٤،٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف كما ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨»، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار ، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .